سيناريوهات مستقبلية لتوظيف ثقافة التربية المدنية في التعليم المصري

إعداد

أ.د/ صلاح الدين محمد توفيق

أستاذ ورئيس قسم أصول التربية

كلية التربية– جامعة بنها

سيناريوهات مستقبلية لتوظيف ثقافة التربية المدنية في التعليم المصري

إعداد

أ.د/ صلاح الدين محمد توفيق

أستاذ ورئيس قسم أصول التربية

كلية التربية– جامعة بنها

مقدمة:

يشهد المجتمع الإنساني، على مدى عقود من الزمن، محاولات إصلاحية تقوم بها الدول والمجتمعات الإنسانية في اتجاه تطوير أنظمتها التربوية والمدرسية. وفي هذا الاتجاه تعمل اليوم الدول والمجتمعات الإنسانية على تبني سياسة تربوية جديدة تتجه إلى بناء تربية قادرة على التجاوب مع متطلبات عالم سريع التغير في مختلف مظاهر الحياة ومضامينها. وغني عن البيان أن هذا التغيرات متعددة الاتجاهات والمضامين في مجال السياسة والاقتصاد والتربية والثقافة.

وفي اتجاه مواجهة هذه التحولات الكبرى في الحياة المجتمعية تتجه الأنظار إلى التربية بمعناها الواسع بوصفها المكان الأمثل للتنمية الإنسانية ومواجهة التحديات المصيرية للعولمة والتقانة والانفجار المعرفي. فاللجنة العالمية للتربية في اليونسكو. تنظر إلى السياسيات التربوية بوصفها عمليات مستمرة لتنمية المعرفة النظرية والتطبيقية، كما تنظر إليها بوصفها عملية بناء للشخصية الإنسانية وبناء للعلاقات الاجتماعية بين الأفراد كما هو الحال بين الجماعات والأمم.

وهذا البيان، الذي يمثل دعوة حقيقية للتكيف مع التغيرات الكبرى الحادثة في المستوى العالمي ونداء للحياة المشتركة، يتجه في جوهره إلى التأكيد على الوظيفة الاجتماعية للتربية، وهذا بدوره يعكس أهمية إعداد الناشئة والشباب على التربية المدينة بمعانيها ومضامينها الثقافية الإنسانية.

تشكل التربية المدينة مصدراً للروابط الاجتماعية، وبالتالي فإن بناء هذه الروابط الاجتماعية تقتضي أن يشترك أفراد جماعة ما في مجموعة من القيم الإنسانية والاجتماعية. وهذه القيم ليست قيماً محايدة لأنها نتاج لتصورات مختلفة حول الحق والعدالة والخير والحقوق الفردية والمسئولية الجمعية ودور المؤسسات السياسية في المجتمع الديمقراطي. وهذه القيم تؤسس في جوهرها للهوية الجمعية كما أنها تشكل المجال الحقيقي والرمزي الذي يتم فيه بناء العلاقة الاجتماعية بين أفراد المجتمع.

وهذه القيم تشكل أيضاً الركائز الأساسية لبناء التوافق المشترك واتخاذ القرار في المشاركة في الحياة الاجتماعية. وفي المجتمعات المتغيرة فإن مسألة الثوابت القيمية هي التي تطرح نفسها بقوة في دائرة تفاعلها مع نسق التغيرات الحادثة. وبالتالي فإن عملية البحث عن هذه الثوابت تشكل ما يطلق عليه "أزمة الحداثة/ النهضة التربوية"، وهي وضعية حضارية وتاريخية تقتضي ضرورة المكاشفة النقدية للثوابت التقليدية، وذلك لأن انهيار هذه الثوابت وضياعها يتطلب من المجتمع أن يبحث عن معاني وقيم جديدة جديرة بالوضعيات الحضارية الجديدة.

لقد شهدت المجتمعات الغربية تحولات تاريخية كبيرة منذ نصف قرن من الزمن، وقد شكلت هذه التحولات جزاء من ديناميات الحياة الاجتماعية في هذه البلدان. هذه التحولات والتغيرات الكبيرة أدت إلى تغييب القدرة على بناء منظومات قيمية ثابتة قابلة وصالحة للأجيال المتعاقبة. وفي ظل هذه التحولات الكبيرة تجد المؤسسات التربوية (الأسرة والدولة والمجتمع) نفسها مكرهة على إحداث تغيرات قيمية فيما يتعلق بصلاحيتها للمستقبل.

مما تجدد الإشارة إليه في هذا السياق، وليس مفاجئاً أن يشكل التفكير في مستقبل التربية المدينة وفي حاضرها محوراً أساسياً من محاور التفكير في قضايا التحولات المجتمعية الكبرى التي تحمل في طياتها عناصر القلق وللخوف وغياب الثقة في المستقبل، كما أنها تتجه بطبيعتها إلى إضعاف كل أشكال العلاقات الاجتماعية والروابط الإنسانية.

وتأخذ مسألة التربية المدنية هذه مكانها في صميم السياسات التربوية الجديدة التي تعمل على تحقيق التوازن بين الغايات التربوية والتحولات المجتمعية الجديدة؛ لأن هذه التحولات الجوهرية في البنى الاجتماعية تدفعنا إلى التساؤل عن الصيغ المؤسساتية الفعالة التي يمكنها التكيف مع متطلبات التربية المدنية الجديدة للأجيال، وهذا يتطلب التفكير جدياً في المدرسة في سياقها الاجتماعية المتغير والمتجدد.

وفي ضوء التوجهات الإصلاحية الجديدة للأنظمة التربوية يمكن الملاحظة بأن التربية المدنية الجديدة تسجل نفسها في نسق عملية مستمرة تترجم إرادة حقيقية في تطوير العملية التربوية وإخراجها من دوائر جمودها عبر استنفار مختلف المصادر التربوية الممكنة في المؤسسات التعليمية، وتستند هذه الملية التربوية على نسق الركائز المتكاملة التي تتعلق بمجالات المعرفة والقيم والممارسات الديمقراطية والحياة المدرسية بصورة عامة.

وفي ضوء ما سبق تحاول الدراسة الحالية التوصل إلى سيناريوهات مستقبلية لتوظيف ثقافة التربية المدنية المناسبة في التعليم المصري، ومن أجل توظيف ثقافة التربية المدنية وتطبيقها داخل منظومة المدرسة المصرية، اتجهت الدراسة إلى رسم ملامح مجموعة من السيناريوهات والبدائل المختلفة والمحتملة، وخصوصاً أنها توصلت إلى مجموعة من المعوقات التي تواجه تطبيق فلسفة التربية المدنية وتحول دون بناء شخصية مواطن فعال ومشارك في تغيير أحوال مجتمعية.

وصياغة السيناريوهات المستقبلية لتوظيف ثقافة التربية المدنية يمكن أن يسهم في فهم كيف يمكن توظيف ثقافة التربية المدنية في المدرسة المصرية، وتتراوح هذه السيناريوهات بين مزيد من تدهور الأوضاع الحالية وبين زيادة الوعي بأهمية التربية المدنية.

وفي ضوء ما سبق يمكن صياغة ثلاث سيناريوهات مستقبلية وهي:

السيناريو الأول: الامتدادي: والذي يفترض استمرار الأوضاع على ما هي عليه في المستقبل.

السيناريو الثاني: الإصلاحي: ويفترض تصوراً إصلاحياً لتدعيم الإيجابيات الحالية وعلاج السلبيات، ويمثل هذا السيناريو الصورة الممكنة إذا ما طرأت تعديلات إصلاحية على النظام التعليمي نتيجة لحدوث تغيرات ومستجدات اقتصادية وسياسية واجتماعية.

السيناريو الثالث: الابتكاري: ويمثل الصورة المرغوبة التي يمكن من خلالها أن يتم التطبيق الأمثل لثقافة التربية المدنية.

وتجدر الإشارة إلى وجود تداخل ملحوظ بين هذه السيناريوهات، فالسيناريو الأول يضم بذوراً جنينية لسيناريو الإصلاح وسيناريو الإبداع وسيناريو الإصلاح بدوره يحمل في طياته مقدمات لسيناريو الإبداع.

وفيما يلي تناول مناسب لتلك السيناريوهات:

السيناريو الأول: سيناريو التردي:

يقوم هذا السيناريو على عدة افتراضات انهيار الاقتصاد المحلي المصري أمام الاقتصاد العالمي وضياع الأمل في تفعيل دور السوق العربية المشتركة، وسيطرة الحزب الواحد على مقاليد الحكم.

- العودة إلى النظام الشمولي وحكم الحزب الواحد وسيطرته وتحكمه في جميع جوانب الحياة السياسية بكافة أشكالها.

- اشتداد قبضة الاستبداد على الشعب، مما يدفع المواطنين إلى الخوف والرعب والانكماش والفردية.
- إلغاء الأحزاب السياسية والعودة إلى نظام الحكم الواحد أو الهيئة الشعبية، مما يؤدي إلى شلل في الحراك السياسي على مستوى الوطن وما يستتبعه من تعبئة لهذا الحزب ولهذا النظام.
- إدارة الأمن لأمور الدولة وللنظام السياسي إدارة كاملة فهي التي تحميه وتوجهه وترشده، وتخطط له وتحل المشاكل التي يتعرض له، وتذلل العقبات التي تعترضه بأي ثمن وتحت أي مسمى المهم يبقى النظام.
- انكماش مؤسسات المجتمع المدني الفاعلة في المجال السياسي وخاصة الدفاعية منها والتي تتولى إصدار تقارير دورية في حقوق الإنسان في مصر، وتشارك في مراقبة الانتخابات والأوضاع السياسية عن طريق إلغاء قيدها وإصدار قوانين ترفض قبول تمويل أجنبي من أي جهة أجنبية حتى ولو تحت إشراف الدولة.
- تشجيع مؤسسات المجتمع المدني وخاصة الجمعيات الأهلية التي تعمل في مجال تقديم الخدمات الاجتماعية من مساعدة الفقراء وكفالة اليتامى وتوفير ما يلزمها من احتياجات الطعام والشراب والكساء ومتطلبات أخرى حتى تقلل من درجة يأس المواطنين من النظام السياسي ودرجة الفقر والبؤس والمرض الذين أحاطوا بالمواطنين في ظل مثل هذا النظام.
- التبعية الكاملة والخاضعة للقطب الأمريكي ولإسرائيل في كل ما يطلبانه مما يؤدي إلى فقدان الدور القيادي المفترض أن تقوم به مصر الذي يفرضه عليها مركزها ومكانتها، وما يستتبعه من عدم قيام مصر بدور فعال في حل القضية الفلسطينية، بل تتحول مصر إلى عبء على الفلسطينيين من مشاركة في الحصار وعدم حل مشاكلهم، وما يترتب عليه من احتقان لدى المواطنين لما تمثله تلك القضية من أهمية في قلب كل مصري.
- استمرار النظام في برنامج الخصخصة الكاملة حتى للمرافق الحيوية والإستراتيجية، مثل: السكك الحديدية والبنوك، مما يضعف من قدرة النظام على اتخاذ قرارات سياسية قوية ومؤثرة على المستوى الوطني.

- إلغاء الدعم بكل صورة عن المستحقين وما يترتب عليه من ازدياد عدد الفقراء الذي وصل عددهم اليوم إلى 35 مليون فقير.
- هيمنة النظام السياسي على وسائل الإعلام لتصبح أداته الرئيسة في الداعية له وتزييف وعي المواطنين ووسيلة الدفاع عنه بطرح مبررات تبرر ما تقوم به النظام بعدما يسحب رخص الفضائيات التي تبدو محايدة وتسمح بتوجيه وكشف مساوئ النظام وغلق الصحف التي تمثل المعارضة، وعدم السماح بإصدار صحف لا تسير على منوال هذا النظام.
- احتواء النخبة والمثقفين الذين هم ضمير الأمة وحراسها وتحويل بعضهم إلى سماسرة لبيع قضايا وآمال وطموحات الأمة لتحقيق مصالح النظام المستبد المتمثلة في استمراره وعدم محاسبته وكشف عوراته، وبذلك يفقد الوطن من ينير له الطريق ويرشده ويرسم له مستقبله.
- هيمنة النظام على النقابات وجعلها تحت لوائه فإن لم يستطع جعل بعضها تبعاً له فيقوم بفرض الحراسة عليها، المهم هو تعطيل النقابات عن القيام بدورها طالما أنه يتعارض معه.
- انخفاض مستوى المشاركة السياسية بمختلف أنواعها سواء كانت تلك المشاركة في عمليات التصويت في الانتخابات العامة أو الانضمام إلى الأحزاب السياسية وغيرها من صور المشاركة.

ب) تداعيات هذه الافتراضات على التعليم:

1- زيادة ارتباط النظام التعليمي بالنظام السياسي ارتباطاً وثيقاً وقوياً باعتبار النظام التعليمي أداة ناجحة في تحقيق الطموحات التي يسعى إليها النظام السياسي من وجهة نظره.

2- اعتماد نظام التعليم على أحادية الفكر والتوجه، وكذلك أحادية في المعرفة الإنسانية وتوزيعها على الطلاب، كل ذلك على الرغم من انتقال المجتمع من مرحلة الشمولية إلى مرحلة التعدية والمجتمع المدني، إلا أن نظام التعليم سيظل يكرس المفاهيم القديمة والاتجاهات البالية، ولن يستطيع أن يستجيب لمتطلبات الواقع الجديد وتداعياته الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

3- التركيز والاعتماد الكلي على قضية التلقين باعتبارها في الأساس قضية ذات بعد سياسي بالدرجة الأولى، فثمة معلومات ومعارف توضع في مناهج ومقررات دراسية، وضعها متخصصون تم اصطفاءهم واختيارهم بمعرفة القائمين على المؤسسة التعليمية، فهم يضعون معرفة محددة سلفاً، معرفة تحمل مضامين أيديولوجية لهؤلاء الذين وضعوها لتشكيل وعي الطلاب.

4- أن وسائل إعداد المعلم تعده في نفس السياق التلقيني بحيث يكون معلماً تلقينياً لا معلماً محركاً وباعثاً للوعي ومتفاعلاً ومبتكراً، مع استمرار قبضة الجهاز البيروقراطي الذي يقيد المعلم.

5- توزيع مناهج جامدة غير مرنة لا تعطي أي فرصة للمعلم والمتعلم للتفاعل الحقيقي، إذ إنها تعتمد بشكل رئيس على الكتاب المدرسي القائم أساساً على تراكم المعلومات النظرية، وتقديمها من قبل المعلم "الحاكم بأمره" بطريقة سلطوية لا تقبل الجدل والنقاش، فالمهم في مناهج المعلومات وليس طريقة التفكير والبحث العلمي والمنطقي وتسلسل الأفكار، والفهم الصحيح، والنقد البناء.

6- ارتكاز المناهج على النزعة الانتقائية لتخدم فكر أيديولوجي محدد وقاصر، فنختار ما نشاء من التاريخ ونترك ما نشاء منه، ونفسر الأحداث كما تخدم أهدافنا، ولا يحق لطالب أو معلم مناقشتها، فالكل في اتجاه واحد لا يحيد عنه ولا ينحرف مما يكرس التبعية والسلبية والجمود.

7- يصبح القهر وسيلة المعلم في تفاعله مع التلميذ، وصمت الطالب أهم آثار القهر، والصمت والقهر كلاهما حالة لا إنسانية بصفتها هذه، فالأصل أن يكون الإنسان حراً متكلماً، والسبيل الوحيد للانتقال من حالة القهر إلى حالة التحرر هو الحار.

8- يتحول النظام التعليمي إلى أحد أدوات القهر دون أن يكون أداة للتحرر وإبداع أفضل، كما ذكر (باولوفريري) يصبح التلقين أو القهر أحد أضلاع المربع الذي يحتضن شعوب العالم الثالث (الفقر، الجهل، القهر، التبعية).

9- تعود الطلاب على أن لكل مشكلة حل واحد وتفسير واحد، وهو الحل والتفسير النابع من المعلم الذي يفكر وهم لا يفكرون، والمعلم يخطط والتلاميذ ينفذون، والمعلم يملي وهم يكتبون، وهكذا يفرض عليهم حلول معينة دون غيرها، مما يرسخ مفاهيم تناقض الديمقراطية على المستوى الفكري وتدفعهم إلى ظلمات الجمود الفكري من خلال تقارير الكفاءة التي تعد من قبل موجهين يقيسون فاعلية المعلم بمدى انصياعه وطاعته للأوامر.

10- يعد المعلم المصدر الوحيد للمعرفة إلى جانب الكتاب المدرسي، فهو الذي يعرف ويملك المعرفة وعلى الطلاب الانضباط والانصياع لأوامره وتعليماته، وبدون المعلم يفقد المتعلم السبيل الوحيد لتعلم المعرفة، إلى جانب اعتماده على طريقة تدريس تجعل المعلم يعرف كل شيء والمتعلم لا يعرف أي شيء.

11- رفع مكانة وشأن التعليم البنكي بمعنى أن عقل الطالب يعد مخزناً وبنكاً للمعلومات أو خزانة وبنكاً للمعلومات أو خزانة تودع فيها المعرفة بشكل أصم وتسترجع وقتما يشاء في أوقات الامتحان دون ما تعديل أو حذف أو إضافة أو فهم أو إعمال للعقل، إنها في التحليل الأخير عملية بنكية صرفة، مما يؤدي إلى تكريس أحادية التفكير والرؤية من زاوية واحدة.

12- تصبح النتيجة شباب متعطل في العمل لا يملك أية معلومات عن الغد والمستقبل، مما يسهل احتواء هذا الشباب وحشو عقولهم بمفاهيم وقيم وأفكار تصب في جملتها في نهر العنف والتطرف، وتشكيل وعي الطلاب وفق معارف بيانية وليست معارف نسبية قابلة للتغير والتبدل.

13- الطالب المثالي هو الذي يحفظ أكبر عدد من المعلومات دون أن يناقشها، وهنا يتجلى الهدف الخفي أو الحقيقي أو المراد من قبل القائمين على التعليم وارتباطه بالنظام السياسي، وهو تكوين مواطنين قنوعين وسلبيين مقلدين وتقليديين يؤمنون بالجمود ويخافون التغيير ويفسرون الظواهر بأسباب غير علمية ويفسرون عدم المساواة بالوراثة والذكاء.

السيناريو الثاني (السيناريو الإصلاحي):

ينطلق هذا السيناريو من افتراض يتجه إلى إصلاح الأوضاع القائمة وليس تغييرها بشكل جذري، وذلك بهدف تعميق الإيجابيات الموجودة بالفعل في الواقع، ويغلب على هذا الاتجاه الإصلاح الجزئي، ومعالجة المشكلات بعد تراكمها، ويتضمن هذا السيناريو تحسين الأوضاع الراهنة دون أن يؤدي إلى إعادة الهيكلة، مما يؤكد على وجود صراع بين اتجاه للتطوير واتجاه لبقاء الأوضاع على ما هي عليه من أجل الاستقرار، ويمكن توضيح ذلك من خلال عرض الافتراضات الأساسية التي يقوم عليها من التداعيات المحتملة له، بالإضافة إلى مبررات تنفيذ هذا السيناريو.

أ) الافتراضات الأساسية للسيناريو الإصلاحي:

- اتساع هامش الحرية عما هو موجود الآن، فتحرر الأحزاب من القيود المفروضة على ممارستها وتزال العقبات التي تعوق أداءها.
- ممارسة الأحزاب السياسية للديمقراطية بداخلها وبين قياداتها وكوادرها بإجراء انتخابات حرة نزيهة يشارك فيها الجميع.

- زيادة معدلات النمو على صعيد بعض القطاعات الاقتصادية والخدمية، إلا أنه يغيب دور المؤسسات العلمية في ترشيد عملية اتخاذ القرارات.
- السماح لمؤسسات المجتمع المدني والفاعلة في المجال السياسي بأداء عملهما والمشاركة بشكل جزئي في صناعة واتخاذ القرارات.
- حرية إنشاء مؤسسات مدنية وعدم التدخل في عملها والاكتفاء بالرقابة الإدارية فيما يتصل بالتمويل والإنفاق.
- إمكان توظيف الشفافية والإعلام والمساءلة الشعبية في كشف بعض حالات الفساد ومحاسبة المفسدين في القطاعات الاقتصادية المختلفة.
- السماح بهامش من تداول السلطة بما يسمح بمشاركة أحزاب سياسية في السلطة التنفيذية خلال تشكيل الحكومة.
- من المتوقع حدوث تحسن في أداء منظومة التعليم من خلال التوسع في بناء المدارس وتوفير معامل الحاسب الآلي بما يتناسب مع أعداد الطلاب والإمكانات المادية لممارسة الأنشطة.
- تشجيع المشاركة المجتمعية للمشاركة في النهوض بالتعليم، وقيام مؤسسات المجتمع المدني العاملة في مجال التعليم بدور أكبر وبتنوع أكثر من وزارة التربية والتعليم.

ب) تداعيات ذلك على تطبيق التربية المدنية في المدرسة المصرية:

توظيف التربية المدنية في المناهج:

1- تعميم برامج ومشروعات التربية المدنية التي تقوم بها مؤسسات المجتمع المدني على جميع مدارس المرحلة الإعدادية كمرحلة أولى على مستوى الجمهورية بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم.

2- تضمين بعض مفاهيم واتجاهات التربية المدنية في بعض المناهج الدراسية كالتاريخ والجغرافيا والقراءة في المرحلتين الإعدادية والثانوية والابتدائية.

3- تضمينها في صورة قصص تقدم للأطفال الروضة.

أهداف التربية المدنية:

1- تنمية اتجاهات إيجابية داعمة لفكرة التطوع وخدمة المجتمع.

2- إلمام الطلاب بمعارف حول حقوق الإنسان.

3- تفعيل دور المدرسة في تغيير أنماط سلوك الطلاب.

4- تعزيز الانتماء لدى الطلاب.

5- التأكيد على المواطنة وما يتصل بها من حقوق وواجبات من وجهة نظر النظام.

6- إعداد الطلاب للتعايش وقبول الآخر.

7- وعي الطلاب بقضايا المجتمع ومشاكله.

معلم التربية المدنية:

يتم إعداد معلم التربية المدنية من خلال:

1- الاعتماد على معلم الدراسات الاجتماعية.

2- تدريب المعلمين من خلال دورات متخصصة تقوم بها وزارة التربية والتعليم بالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني.

3- تدريب المعلمين من خلال مشروعات يقوم البنك الدولي والاتحاد الأوربي.

4- تدريب المعلمين من خلال برنامج الأمم المتحدة.

5- برامج مكثفة حول فلسفة ومضامين التربية المدنية.

المؤسسة المنوط إليها إعداد معلم التربية المدنية:

1- وزارة التربية والتعليم من خلال دورات تدريبية.

2- مؤسسات المجتمع المدني العاملة في مجال التربية المدنية من خلال دورات تدريبية.

3- الأمم المتحدة من خلال برنامج الحكومة والديمقراطية.

4- البذل الدولي والاتحاد الأوربي من خلال مشروعات وبرامج مكثفة.

تقويم مخرجات التربية المدنية:

يتم ذلك من خلال:

1- الأنشطة تطلب من الطلاب مثل: (مسرحيات، مشروعات، ندوات، شعر، نثر).

2- مقاييس لتقيس الاتجاهات المدنية.

3- اختبارات تقليدية لقياس الجانب المعرفي.

4- الاستعانة بنتائج التقييم التي تقوم بها مؤسسات دولية، مثل: برنامج الأمم المتحدة، ومؤسسات المجتمع المدني.

عدم الاكتفاء بجهود مؤسسات المجتمع المدني العاملة في مجال التربية المدنية:

1- لأن إمكانياتها محدودة وقاصرة ولا تصل إلى أن نسبة صغيرة.

2- أنها تقتصر على طلاب مراحل محددة ولا تمتد إلى بقية المراحل.

3- الوزارة صاحبة الولاية المسئولة عن أكثر من 16 مليون تلميذ وتلميذة وأكثر من مليون مدرس.

4- يمكن الاستفادة من برامج الأمم المتحدة فيما يتصل بالتربية المدنية.

5- يحدث دعاوى بين وزارة التربية والتعليم ومؤسسات المجتمع المدني.

6- يتولى البنك الدولي والاتحاد الأوربي تلك البرامج كما ساهم في المعايير القومية.

مقومات نجاح تلك الجهود:

1- التنسيق المنظم والتعاون المثمر بين جهود ومؤسسات المجتمع المدني العاملة في مجال التربية المدنية ووزارة التربية والتعليم على كافة المستويات والأعمال من حيث التدريب، تصميم مواد البرامج ووسائلها، كيفية التقويم.

2- قيام متخصصين وخبراء في مجال التربية المدنية سواء من التربويين أو قيادات مؤسسات المجتمع المدني يتضمن تلك المفاهيم والاتجاهات في المناهج الدراية.

3- الاستفادة الكاملة من برامج الأمم المتحدة وخاصة برنامج الديمقراطية والحكومة وهو برنامج دولي طُبق في كثير من دول العالم.

4- تكوين شبكة تضم مؤسسات المجتمع المدني العاملة في مجال التربية المدنية بحيث تجمع بينهم لتوحد بين جهودهم.

5- إنشاء قاعدة بيانات كاملة تضم جهود تلك المؤسسات بحيث تبنى عليها وزارة التربية والتعليم ولا تبدأ من الصفر.

6- تشجيع المشاركة المجتمعية لتوفير الدعم المادي لبرامج ومشروعات التربية المدنية.

7- تشجيع شركات القطاع الخاص في تمويل تلك البرامج والمشروعات.

8- تشجيع دور النشر والطباعة في الإسهام في تمويل تلك البرامج والمشروعات من خلال طبع موادها ووسائلها اللازمة.

9- إيمان المعلمين بأهمية التربية المدنية حتى لا تتحول تلك الجهود مجرد صبر على ورق ولا يوجد ما يترجمها في أرض الواقع.

10- تدريب المعلمين على أساليب وتقنيات تدريس التربية المدنية.

مكونات التربية المدنية:

أ) أهم الموضوعات:

1- موضوعات حول نظم الحكم.

2- موضوعات حول الحرية.

3- موضوعات حول حقوق الإنسان.

4- موضوعات حول المواطنة.

ب) أهم المهارات:

1- مهارات التفاعل الاجتماعي.

2- مهارات تتعلق بالتطوعية.

3- مهارات التواصل مع مؤسسات المجتمع المدني.

ج) أهم القيم:

1- المساواة.

2- المواطنة.

3- العمل التطوعي.

4- رفض العنصرية التعصب.

- **أبعاد التربية المدنية**:

1- خدمة المجتمع.

2- المواطنة.

3- حقوق الإنسان.

4- الولاء والانتماء.

2-**السيناريو الثالث**: (**السيناريو الإبداعي**):

يستند هذا السيناريو على التحول الكيفي وإحداث نقلة نوعية في الإجراءات والممارسات ودعم الإيجابيات إلى أقصى حد ممكن مع إطلاق الإبداع الكامنة، ويتضح ذلك من تناول الافتراضات التي يقوم عليها هذا السيناريو.

الافتراضات الأساسية لهذا السيناريو:

- إتاحة ممارسة الحريات لأفراد المجتمع دون رقيب أو خوف، الحرية في الفكر، والقول و"العقيدة" والتغير حرية مكفولة للجميع بغض النظر عن دين أو لون فعلاً وقولاً.
- ممارسة المبادئ الديمقراطية وفي جوهرها إجراء انتخابات حرة ونزيهة يعبر فيها الشعب عن إرادته على أساس الاقتراع العام والعادل والسري حتى يتسنى لكل من يدلي بصوته أن يختار من يمثله في ظل المساواة والحرية والشفافية تحت إشراف هيئة قضائية تتمتع بالاستقلال.
- لجنة قضائية تكون مسئولية عن العملية الانتخابية من أول تنقية الكشوف حتى إعلان النتائج.
- فتح المجال لإنشاء الأحزاب السياسية بمجرد الإخطار، وإتاحة الفرصة للأحزاب لممارسة أنشطتها من ندوات ومؤتمرات وإصدار صحيفة والتعبير عن رأيها فتصبح حفلاً للممارسة والتربية الديمقراطية.
- الإيمان العميق بقدر الطالب الإنسان، وقدرته على تغيير أوضاعه والمساهمة في تغيير أوضاع مجتمعه.
- تداول السلطة بين الأحزاب.

- زيادة النمو الاقتصادي وانعكاسه على المجتمع، مما يؤدي إلى القضاء على الفقر والمرض والجهل والتوسع في المشروعات التنموية والخدمية.
- عودة مصر لدورها القيادي للوطن العربي واتخاذ مواقف تخدم الموقف العربي والقضايا الوطنية والعربية.
- تحقيق الوحدة العربية بصورة عملية من خلال السوق العربية المشتركة والعملة الموحدة والتوصل إلى ما يشبه دستور دائم لتلك الوحدة، وما يستتبعه من موقف موحد تجاه القضية الفلسطينية تفرضه على إسرائيل.
- اتساع نطاق المشاركة السياسية بمختلف أنواعها سواء كانت تلك المشاركة في عملية التصويت في الانتخابات أو الانضمام إلى الأحزاب السياسية.
- تحول مؤسسات المجتمع المدني إلى محافل ومؤسسات تربوية للمواطنين.

تداعيات هذه الافتراضات على التعليم بصفة عامة:

1- استفادة المجتمع من كفاءات المدرسين في المدارس تلك الكفاءات المتنوعة والتي تتوزع في مجالات مختلفة، ويمكنها المساهمة في حل الكثير من مشكلات المجتمع، بل ويمكن أن توضع تلك المساهمات الاجتماعية للمدرسين في الاعتبار عند ترقيتهم وتقييمهم.

2- التخطيط لبناء مناهج ومشروعات لكي تساهم المدرسة في خدمة المجتمع بذلك الدور الفعال.

3- فتح المدارس لأبوابها صيفاً وشتاءً أمام الشباب لإجراء المسابقات الثقافية والرياضية، وممارسة الأنشطة والهوايات على اختلاف أنواعها، مع إعادة التفكير بجدية في نظام العهدة المستهلكة والعهد المستديمة ولوائح الحراسة وغيرها.

4- إعطاء الأولوية لممارسة الأنشطة بتنوعها وتعددها، وتوافر وأساليب ووسائل لتقويم مدى استفادة الطلاب من ممارسة تلك الأنشطة.

5- تقديم حقوق المواطنة معنى وممارسة داخل مؤسسة التعليم، وكذلك حقوق الإنسان، وكيف أن الأولى حقوق يكفلها القانون والدستور للمواطن داخل مجتمعه، وكيف أن الثانية حقوق يكفلها الانتماء للوطن والأمة وللعالم.

6- الانفتاح على الثقافات الإنسانية تحقيقهاً لمبدأ توسيع دوائر انتماء الفرد (وطن، أية عربية وإسلامية، العالم) فهو مواطن وإنسان، وعليه أن يدرك أن المنتجات الثقافية والعلمية لا وطن لها، مع إطلاعه على السياقات الجغرافية والتاريخية لكل هذه الثقافات على نحو يؤكد احترامها ورقي التعامل مع الاختلاف عنها.

7- التأكيد على التفكير النقدي وممارسته من خلال المناهج الدراسية وطرق التدريس وممارسة الأنشطة.

8- تحديد مواصفات المنتج النهائي أي المواصفات المراد توافرها في طلابنا عندما يتم تعليمه بمعنى ما نوعية هذا الخريج، ما هي صفاته، كيف يمكن تحقيق التقدم لوطنه، ما مدى انتمائه وولائه لوطنه، ما مدى مساهمته في حل مشاكل مجتمعه؟

9- تخفيف السلطة المركزية من قبضتها على جميع مدخلات العملية التعليمية، مما يتيح فرصاً أكثر للمبادرات الأهلية الفردية والجماعة في تطوير العملية التعليمية.

10- تؤدي المدرسة دوراً اجتماعياً نشيطاً، فلدى معظم المدارس كل الإمكانيات لكي تصبح على سبيل المثال مراكز هامة للقيام بمحو الأمية، وتنظيم الندوات ومائدة مستديرة ورش عمل.

تداعياته على التربية المدنية:

1- أهداف التربية المدنية:

تهدف التربية المدنية إلى:

1- إكساب الطلاب مهارات المشاركة في صناعة واتخاذ القرارات.

2- تفعيل مشاركة الطلاب في العمل السياسي.

3- توعية الطلاب بأهمية ممارسة حرية التعبير.

4- تنمية الممارسة الديمقراطية لدى الطلاب.

5- تنمية الحوار والمناقشة والتفاعل القائم على الوعي بمشكلات المجتمع بين الطلاب.

6- إعداد الطلاب للتعايش مع الآخر وفق المنظور الإسلامي.

7- تدريب الطلاب على التفاعل مع مؤسسات المجتمع المدني.

8- تنمية اتجاهات إيجابية داعمة لخدمة المجتمع.

9- تعزيز الانتماء والولاء للوطن لدى الطلاب.

10- إلمام الطلاب بمعارف حول القانون والدستور والحكومة.

11- تفعيل دور المدرسة في تغيير أنماط السلوك غير المفيد للمجتمع.

12- التأكيد على الهوية الثقافية والقومية لدى الطلاب.

13- إلمام الطلاب بقدر من الثقافة الاقتصادية.

2- مكونات التربية المدنية:

تتكون التربية المدنية من ثلاثة مكونات:

(أ) المكون المعرفي:

ويشمل أهم الموضوعات التي ينبغي أن يشتمل عليها محتوى التربية المدنية:

1- نظريات الحكم وتطورها وفلسفة كل نظام.

2- الحرية.

3- معنى وتطور القانون الدستور.

4- تاريخ الأمة العربية والإسلامية وكفاحها.

5- المواطنة من منظور إسلامي.

6- حقوق المواطنة والمواثيق الخاصة بها.

7- تاريخ العمل الأهلي العربي الإسلامي ومؤسساته.

8- الشورى كنظام سياسي إسلامي.

9- بنية مؤسسات المجتمع المدني.

10- الديمقراطية والمشاركة.

(ب) أهم المهارات التي تتضمنها التربية المدنية، هي:

1- مهارات التفاعل الاجتماعي كالحوار والتواصل مع الآخرين.

2- مهارات المشاركة في صناعة القرار واتخاذه.

3- مهارات العمل الجماعي كالقيادة والحوار والتخطيط.

4- مهارات التعبير والإبداع والابتكار.

5- مهارات التفكير الناقد والتفكير العلمي.

6- مهارات العمل التطوعي.

7- مهارات تتعلق بتعامل مع الوطن والأمة العربية والأمة الإسلامية.

8- مهارات الممارسة الديمقراطية.

9- مهارات التواصل مع مؤسسات المجتمع المدني.

10- مهارات متابعة القضايا والأحداث الوطنية.

11- مهارات حل المشكلات.

(ج) أهم القيم التي تتضمنها التربية المدنية، هي:

1) الإيمان بالله باعتبارهم منبع لكل القيم.

2) المساواة أمام القانون.

3) المشاركة الإيجابية في بناء المجتمع.

4) العدل كأساس لأي عمل سياسي واجتماعي.

5) الشورى كقيمة سياسية.

6) قبول الآخر والتواصل معه.

7) التواصل مع مؤسسات المجتمع المدني.

3- أبعاد التربية المدنية:

تتبلور أبعاد التربية المدنية في عدة أبعاد:

1) الحرية.

2) حقوق الإنسان.

3) الديمقراطية.

4) خدمة المجتمع.

5) المواطنة الفعالة.

6) الانتماء والولاء.

4- إعداد معلم التربية المدنية:

يتم إعداد معلم التربية المدنية عن طريق:

1) التدريب التحويلي للمعلمين خلال دورات تدريبية من قبل وزارة التربية والتعليم.

2) إنشاء تخصص جديد للتربية المدنية داخل كليات التربية.

3) إنشاء مراكز علمية متخصصة في التربية المدنية.

4) دورات متخصصة تقوم بها مؤسسات المجتمع المدني.

5) إنشاء شعبة للتربية بأكاديمية المعلمين الجديدة التي أنشأت بقانون 155 لسنة 2007.

6) شعبة الدبلوم العام حول التربية المدنية.

ب) المؤسسة المنوط إليها إعدادا معلم التربية المدنية

تقتصر المؤسسات المنوط إليها إعداد معلم التربية المدنية على:

1) كليات التربية بإنشاء شعبة التربية المدنية.

2) وزارة التربية والتعليم عن طريق برامج التدريب.

3) مؤسسات المجتمع المدني عن طريق دورات تدريبية.

4) مراكز الاقتصاد والعلوم السياسية.

5- مقومات نجاح التربية المدنية

تتحدد مقومات نجاح التربية المدنية في تحقيق أهدافها في:

1) السماح للطلاب بممارسة حرية التعبير عن الرأي داخل المدرسة.
2) التأكيد على ممارسة المهارات بدلاً من التلقين.
3) التزام المعلم بالممارسة الديمقراطية مع الطلاب.
4) توافر رؤية متكاملة لكيفية توظيف التربية المدنية في المدرسة.
5) تصميم مناهج متطورة تدمج مفاهيم التربية المدنية داخلها.
6) تدريب المعلمين على أساليب تدريس التربية المدنية.
7) عقد ندوات لتوعية الطلاب بقضايا المجتمع.
8) تشجيع الطلاب على التواصل مع مؤسسات العمل الأهلي داخل المجتمع.
9) إنشاء نوادي التربية المدنية داخل المدرسة.
10) إتباع إدارة المدرسة الأسلوب الديمقراطي في عملها.
11) التنسيق بين جهود مؤسسات المجتمع المدني ووزارة التربية والتعليم.

6- وسائل تطبيق التربية المدنية في المدرسة:

يمكن تحديد وسائل تطبيق التربية المدنية في المدرسة في:

1) تضمينها في تحت مسمى التربية المدنية.
2) تضمينها في صورة أنشطة مثل مشروعات بحثية، ندوات.
3) تضمينها في جميع المناهج الأخرى.
4) تضمينها في مناهج الدراسات الاجتماعية.
5) التدريس على دراسة الحالة.
6) في صورة برامج.
7) اعتماد مداخل التحليل والتفسير في مناقشة الأحداث الفعلية للطلاب.

7- تقويم مخرجات التربية المدنية

تتحدد وسائل تقويم مخرجات التربية المدنية في:

1) الأنشطة (الندوات-المعسكرات-المسرحيات).
2) مدى الولاء للوطن والأمة العربية والإسلامية.
3) من خلال مؤشرات تقيس المهارات والمعارف والاتجاهات المدنية.
4) الاختبارات التقليدية لقياس الجانب المعرفي.
5) تأسيس جمعيات تربوية لتقييم المدنية على غرار الجمعيات الدولية.